



دعماً لمسار تكريس الديمقراطية المحلية:

يوم دراسي حول مشروع القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية

"قراءة نقدية في مشروع ارساء منظومة الجماعات المحلية"، وطرح ما اعتبره اشكاليات يثيرها مشروع قانون مجلة الجماعات المحلية.

ثمّ قدّم رئيس الهيئة العامة للاستشفاف ومرافقة المسار اللامركزي بوزارة التنمية المحلية والبيئية السيد المختار الهمامي مداخلة حول "تفعيل مسار اللامركزية واهم التحديات المطروحة"، وعرض تشخيصا لواقع الجماعات المحلية والقدرات المالية والبشرية الذي ستتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية.

توضيحات حول مراحل عمل اللجنة بخصوص مناقشة مشروع قانون مجلة الجماعات المحلية. ويّين من جهة أخرى أن مبدأ اللجنة في صياغة المجلة هو اعتماد مقاربة تشاركية للأطراف المتداخلة في مجال اللامركزية والانفتاح على جميع مكونات المجتمع المدني. كما قدّم الخبراء المشاركون في اليوم الدراسي من جهتهم مداخلات حول محاور محدّدة، حيث تطرّق الأستاذ الجامعي السيد ناجي البكوش الى "مشروع مجلة الجماعات المحلية بين حرية التدبير ووحدة الدولة"، وقدّم الاستاذ الجامعي رضا جنّيح مداخلة تحت عنوان

في اطار معاضدة الأكاديمية البرلمانية للعمل البرلماني وتدعيم الجهود المبذولة في صياغة النصوص القانونية، انتظم يوم الاثنين 22 جانفي 2018 بمقرّ الأكاديمية البرلمانية يوم دراسي حول "مشروع مجلة الجماعات المحلية" بحضور مجموعة من النواب والخبراء والأساتذة الجامعيين ومكونات المجتمع المدني. ويأتي هذا اليوم في سياق عمل المجلس على استكمال وضع الاطار القانوني في مجال اللامركزية ومساندة اللجنة البرلمانية المعنية بصياغة مشروع القانون.

وفي هذا الصدد أكّد رئيس مجلس نواب الشعب خلال كلمته الافتتاحية أن مشروع قانون مجلة الجماعات المحلية سيؤسّس لواقع جديد يستوجب التعمّق في أبعاده ومضامينه لضمان نجاح كسب رهان الديمقراطية المحلية المنشودة، وحتى تكون السلطة المحلية آليّة إضافية في تجسيد الخيار الديمقراطي التونسي في مجتمع حرّ ومتوازن وعادل.

كما أبرز رئيس المجلس المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق نواب الشعب في متابعة وتقييم ومراقبة انجاز برنامج دعم اللامركزية وتطويرها. وأكّد من جهة أخرى الدور الهام الذي يضطلع به المجلس حاليا في بناء الدولة على أساس أحكام الدستور ووفق أولويات وفي مقدمتها إرساء الهيئات الدستورية.

وقدّم السيد محمد الناصر جبيرة رئيس لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح



مجلس نواب الشعب في أرقام

04 مشاريع قوانين صادق عليها المجلس خلال النصف الثاني من شهر جانفي.

08 من مكونات المجتمع المدني تم الاستماع اليهم على مستوى اللجان.

02 سؤال كتابي تم توجيههما الى الحكومة

الأحداث المنتظرة

14 فيفري 2018

جلسة حوار مع الحكومة بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الشباب والرياضة ووزير الشؤون الثقافية.

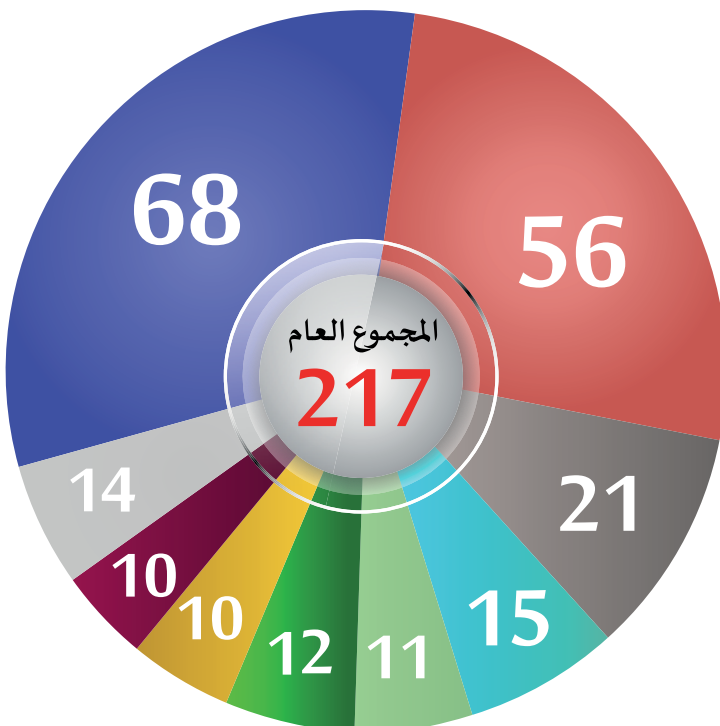
نشاط مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس نواب الشعب اجتماعين اثنين خلال النصف الثاني من شهر جانفي 2018 وذلك يومي 18 و 25. ومن أهم القرارات التي تم اتخاذها:

- احالة ستة مشاريع قوانين ومقترح قانون الى اللجان المعنية.
- توجيه سؤالين كتابيين الى الحكومة.
- ترشيح النائب العجوي الوريي لتمثيل مجلس نواب الشعب صلب اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة تبعاً لمراسلة للسيد وزير التربية في الغرض.

توزيع أعضاء المجلس حسب الكتل النيابية

الدورة العادية الرابعة من المدة النيابية الاولى



- كتلة حركة النهضة
- كتلة حركة نداء تونس
- كتلة الحرية لحركة مشروع تونس
- كتلة الجبهة الشعبية
- كتلة حزب الاتحاد الوطني الحر
- الكتلة الديمقراطية
- كتلة افاق تونس ونداء التونسيين بالخارج
- الكتلة الوطنية
- غير المنتمين إلى كتل

نشاط اللجان

اللجان القارة التشريعية:

لجنة التشريع العام

خصّصت اللجنة جلستها يومي 24 و 31 جانفي 2018 للنظر في القانون عدد 89/ 2017 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. وقد استمعت في شأنه الى كلّ من جتي المبادرة بخصوص مقترحي القانونين عدد 83/ 2015 المتعلق بالشفافية ومكافحة الإثراء غير الشرعي وعدد 35/ 2017 المتعلق بالتصريح بالمكاسب، والى جمعية "البوصلة" وجمعية "برّ الأمان" وجمعية "أنا يقظ". وقد قدّمت الأطراف التي تمّ الاستماع اليها ملاحظات ومقترحات تعديل تفاعل معها أعضاء اللجنة مؤكّدين أنه سيقع أخذ بعضها بعين الاعتبار.

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

واصلت اللجنة النظر في مشروع القانونين المتعلّقين بهيئة حقوق الانسان وهيئة الاتصال السمعي البصري وخصّصت بشأنهما جلسات استماع للأطراف المعنية، حيث استمعت يوم 24 جانفي 2018 الى ممثلين عن مركز الكواكي للتحوّلات الديمقراطيّة حول مشروع القانون الأساسي المتعلّق بهيئة حقوق الانسان قبل أن تشرع في نقاش فصوله. كما استمعت اللجنة يوم 25 جانفي 2018 الى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ومنظمة المادة 19 حول مشروع القانون المتعلّق بهيئة الاتصال السمعي البصري.



لجنة المالية والتخطيط والتنمية

للمساهمة في تمويل مشروع "بناء وتجهيز أربعة مستشفيات جهوية من الصنف "ب"، وقرّرت الاستماع بخصوصهما الى وزير الصحة. استمعت اللجنة الى وزير التكوين المهني والتشغيل والى كاتبة الدولة للتكوين المهني والمبادرة الخاصة وعدد من اطارات الوزارة، حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاق قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب (مبادرون). حيث بيّن الوزير أن أبرز الأهداف المرجوة من هذا المشروع هي خلق 10 الاف موطن شغل على مدى 6 سنوات وبعث ديناميكية اقتصادية في الجهات المستهدفة والتي تمّ اختيارها بالاعتماد اساساً على مؤشّرات التنمية والفقر.

اجتمعت اللجنة أيام 18 و 23 و 24 و 31 جانفي 2018 حيث نظرت في عدد من مشاريع القوانين المحالة عليها اما لدراستها أو لإبداء الرأى فيها. فقد نظرت اللجنة في الفصول من 54 الى 56 من الباب المتعلق بالهيئة العليا للمالية المحلية من مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية بناء على طلب إبداء رأي تقدّمت به لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح، كما وافقت على تكليف وزارة المالية للبنك المركزي التونسي بإصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب مبرم بتاريخ 8 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بخطط التمويل المسند لفائدة بنك الإسكان لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات ذات الحجم البيئي.

نظرت اللجنة في مشروع قانونين يتعلق الأول بالموافقة على اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع "إنشاء وتجهيز مستشفيات صنف ب بمدينة الجم وسببية" ويتعلّق الثاني بالموافقة على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية



لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

2018 لمتابعة تقدم موسم جني الزيتون والإطلاع على ظروف نقله وتحويله والوقوف على الإشكاليات المرتبطة بتسويقه. كما شرعت اللجنة في دراسة مشروع القانون المتعلق بسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق.

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة استمعت اللجنة يوم 18 جانفي الى وزير الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء"، وحول مقترح قانون يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات. وقد طرح اعضاء اللجنة عديد التساؤلات حول مشروع القانون المتعلق برخصة "برج الخضراء" والتي تولى الوزير الاجابة عنها. وقدّم الوزير من جهة اخرى جملة من الملاحظات المتعلقة بمقترح القانون المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات مؤكّداً أهميته وداعيا إلى التعاون بين الوزارة والنواب لإيجاد السبل الكفيلة بتطوير أحكامه. خصّصت اللجنة جلسة يوم 24 جانفي للنظر في تقريرها حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية 48/ 2017 في إطار إبداء الرأي، والنظر في مشروع القانون عدد 03/ 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة الذي طلب فيه استعجال نظر.



اجتمعت اللجنة أيام 18 و 24 و 25 جانفي 2018 للنظر في عدد من مشاريع القوانين.

استمعت اللجنة بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على تعديل الفصل 14 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة الى وزيرة السياحة التي أفادت أن التعديل المقترح سيمكّن الدولة المضيفة لمقر المنظمة من الحصول على مقعد إضافي دائم في المجلس التنفيذي مؤكدة أنه لا يمكن أن يترتب عنه أية آثار مالية وقانونية لبلادنا. واستمع أعضاء اللجنة في نفس اليوم الى ممثلي وزارة النقل حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي وبخصوص مشروع القانونين الأساسيين المتعلقين بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و حكومة الجمهورية الإيطالية في مجال النقل الدولي للأشخاص والبضائع على الطرقات وبالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى بروتوكول تعديل الاتفاق الأوروبي حول النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرقات.

استمعت اللجنة يوم 24 جانفي الى كل من كاتب الدولة المكلف بالصيد البحري ومدير حرس السواحل وممثلين عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في اطار دراسة مشروع القانون المتعلق بإتمام القانون عدد 13 لسنة 1994 والمتعلق بممارسة الصيد البحري والذي ينصّ على منظومة مراقبة لمراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية. وقد أكدت الأطراف التي تمّ الاستماع اليها أهمية هذه المنظومة في دعم السلامة البحرية والتصدي للصيد العشوائي بالاضافة الى دعم برامج البحث العلمي المتعلقة بالمصائد السمكية.

صادقت اللجنة يوم 25 جانفي على تقريرها المتعلق بالزيارة الميدانية التي أدتها إلى ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد يومي 03 و 04 جانفي

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

القانون المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات مؤكّداً أهميته وداعيا إلى التعاون بين الوزارة والنواب لإيجاد السبل الكفيلة بتطوير أحكامه.

خصّصت اللجنة جلسة يوم 24 جانفي للنظر في تقريرها حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية 48/ 2017 في إطار إبداء الرأي، والنظر في مشروع القانون عدد 03/ 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة الذي طلب فيه استعجال نظر.

استمعت اللجنة يوم 18 جانفي الى وزير الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء"، وحول مقترح قانون يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات. وقد طرح اعضاء اللجنة عديد التساؤلات حول مشروع القانون المتعلق برخصة "برج الخضراء" والتي تولى الوزير الاجابة عنها. وقدّم الوزير من جهة اخرى جملة من الملاحظات المتعلقة بمقترح



لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

اجتمعت اللجنة أيام 18 و 25 و 31 جانفي 2018، حيث صادقت على تقاريرها حول الزيارات الميدانية إلى عدد من المؤسسات الصحية بكل من ولايات بن عروس وسوسة والمنستير وعلى تقرير إبداء الرأي حول مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات. كما واصلت اللجنة النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل، حيث استمعت في شأنه إلى كل من وزير الشؤون الاجتماعية وممثلين عن الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي. وقد أكد الوزير أن مشروع القانون يندرج في إطار إرساء مقاربة جديدة للمنازل الاجتماعية عبر إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على البرامج الاجتماعية الجاري بها والعمل لتحسين أدائها والقضاء على تشتت النصوص الترتيبية، وقدّم ممثلو الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي



لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

استمعت اللجنة يوم 24 جانفي 2018 إلى كل من من السيدة فضيلة القرقوري والسيد عبد الحق الخميري وشكري السبري، القضاة بدائرة المحاسبات وذلك للاستشارة بملاحظات وتقييمات الدائرة في إطار دراسة اللجنة للتقريرين الماليين للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنتي 2014 و 2015. وقدّم القضاة جملة من الملاحظات والاختلالات التي وقفت عليها الدائرة من خلال مراقبتها للتصرف المالي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2014، وأكدوا في أجابهم على استفسارات أعضاء اللجنة عدم تأثير هذه الاختلالات على شرعية الانتخابات باعتبارها تنحصر في التصرف.



لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

واصلت اللجنة خلال جلساتها أيام 18 و 25 و 31 جانفي 2018 النظر في مشروع القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية، حيث استمعت بخصوصه إلى وزير الشؤون الثقافية الذي استعرض أحكام مشروع القانون وأهدافه وإلى الأمين العام لإتحاد الفنانين التشكيليين الذي قدّم عدد من الملاحظات والانتقادات. وثمن أعضاء اللجنة من جانبهم عديد الأحكام المدرجة في المشروع مشيرين إلى ما اعتبروه نقائص وهنات على غرار غياب التشاركية في إعداد نصّه على عقوبات.

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

واصلت اللجنة أيام 18 و 19 و 24 و 25 و 26 و 29 جانفي النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 48 / 2017 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية والتصويت على أحكامه، حيث استكملت اللجنة النظر في أحكام كل من القسم الأول: "في المجلس البلدي"، والقسم الثاني: "في الدائرة البلدية" والقسم الثالث: "في صلاحيات البلدية" من الباب الأول: "في البلدية" من الكتاب الثاني المتعلق بالأحكام الخصوصية والتصويت على فصول هذه الأقسام بعد تعديل معظمها باستثناء بعض الفصول الخلافية التي تم تأجيل التصويت عليها لتباين المواقف بشأنها وهي الفصول 139 و 212 و 218. كما شرعت اللجنة في التصويت على أحكام الفصل الرابع وذلك إلى حدود الفصل 239 مع حذف الفصلين 240 و 241 وتأجيل التصويت على الفصل 242 الذي كان محلّ تباين في الآراء.



اللجان الخاصة

لجنة الأمن والدفاع

استمعت اللجنة يوم 29 جانفي 2018 الى وزير الداخلية حول بعض المواضيع والمسائل المتعلقة بمجال اختصاصها على غرار الوضع الأمني في البلاد وإستراتيجية الوزارة لتحقيق الأمن العام والتصدي لكل أشكال الجريمة، اضافة الى ملفي الوثائق البيومترية وإسناد رخص مسك سلاح الصيد. وبين الوزيرين ان إستراتيجية الحفاظ على الأمن العام ترتكز في تنفيذها على تدعيم وتعصير وسائل العمل ودعم الانتشار الأمني في مختلف الجهات والاستفادة من التطورات التكنولوجية والتكوين والتأهيل.

لجنة التنمية الجهوية

اجتمعت اللجنة يوم 29 جانفي 2018 للتداول بخصوص الزيارات الميدانية التي اذها أعضاء اللجنة الى ولايات تطاوين ومدنين وقابس وأهم مخرجاتها مجمعين على ضرورة مواصلة حث السلط المعنية لتنفيذ ما تعطل من مشاريع والإسراع في ذلك.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

ومراقبة التصرف في المال العام

استمعت اللجنة يوم 22 جانفي 2018 الى وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة حول ملف الفساد من حيث واقع القطاع والصعوبات التي تعترضه والحلول المطروحة من جهة ومن حيث المردودية الاقتصادية وحسن توظيف المال العام والشفافية في القطاع ككل، من جهة أخرى، وقدم الوزير عرضا في الغرض. من جهتهم أكد النواب ضرورة البحث عن الحلول الجذرية والفعالة للاشكاليات المطروحة.

استمعت اللجنة يوم 29 جانفي 2018 إلى ممثلين عن دائرة المحاسبات حول ملف النفقات الخطرة الذين تولوا وتوضيح مختلف الاختلالات والنقائص على مختلف المستويات لاسيما التشريعية والتنظيمية والتنظيمية في علاقة بهذا المجال. وقد قررت اللجنة من جهتها تشكيل فريق عمل لمزيد التعمق في دراسة هذا الملف والإعداد للقيام بزيارات ميدانية في الغرض، كما قررت الاستماع إلى أعضاء الحكومة المكلفين بالبيئة والصناعة والطاقة والصحة.

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

تداول أعضاء اللجنة حول المشاكل والصعوبات التي يعاني منها ذوو الإعاقة والتي سبق أن قدم الوزراء المعنيون تعهدات لإيجاد الحلول المناسبة لها، وقرروا تبعا لذلك إعطاء الأولوية خلال الدورة الحالية لمتابعة تنفيذ الحكومة لتلك التعهدات. وناقش أعضاء اللجنة في هذا السياق سبل تدعيم الرقابة وتنويع آلياتها وممارسة مزيد من الضغط على الحكومة من أجل دفعها نحو تفعيل أكثر ما يمكن من تلك التعهدات. كما اتفق الأعضاء على تنظيم عدد من الزيارات الميدانية في تونس الكبرى وفي الجهات الداخلية.

اللجنة الانتخابية

اجتمعت اللجنة يومي 16 و 17 جانفي 2018 حيث استكملت التداول بخصوص السلم التقييبي المعتمد من اللجنة لترتيب المترشحين لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ترتيبا تفضليا عملا بأحكام القانون الأساسي المنظم للهيئة وصاقت على القرار الخاص به وعلى الصيغة النهائية لقرار فتح باب الترشيحات لعضوية مجلس الهيئة.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

اجتمعت اللجنة يوم 29 جانفي 2018 للنظر وإبداء الرأي في مشروع مجلة الجماعات المحلية في الجوانب ذات العلاقة بالهجرة والتونسيين المقيمين بالخارج، واستمعت في الصدد إلى ممثل عن فدرالية التونسيين من أجل مواطنة من الضفتين الذي استعرض المتدخل جملة المقترحات التعديلية بخصوص بعض الفصول من مشروع مجلة الجماعات المحلية. وقد عبر أعضاء اللجنة عن مساندتهم لها متعهدين بتضمينها بالتقرير الذي ستتولى اللجنة إعداده.



الزيارات الميدانية

29 جانفي 2018:

زار أعضاء لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين سجن النساء بولاية منوبة وعقدوا بالمناسبة جلسة عمل مع اطارات السجن.

22 جانفي 2018:

زار أعضاء لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية مقر الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للإطلاع على النتائج التي وصلت إليها اللجنة المكلفة بإعداد قائمتي الشهداء والجرحى والوقوف على الصعوبات التي اعترضتها.

19 جانفي 2018:

أدى أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية زيارة ميدانية إلى المستشفى الجهوي بالياسمينات بين عروس، وذلك للإطلاع على الوضع الصحي العام وأهم النقائص التي تشكو منها.

الجلسات العامة

30 جانفي 2018

- التصويت على إحداث لجنة تحقيق برلمانية حول التصرف في النفايات الخطيرة بـ **110 نعم** و **02 احتفاظ** و **دون رفض**
- المصادقة على مشروع قانون عدد 105/2017 يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب مبرم بتاريخ 8 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بخطط التمويل المسند لفائدة بنك الإسكان لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات ذات الحجم البيني برمته بـ **114 نعم** و **24 احتفاظ** و **04 رفض**

23 جانفي 2018

- المصادقة على مشروع قانون أساسي 81/2017 يتعلق بالموافقة على بروتوكول إضافي للإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (إتفاقية أغادير) حول إنضمام دول جديدة برمته بـ **114 نعم** و **12 احتفاظ** و **02 رفض**
- التصويت على إرجاع الفصول المعدلة من مشروع القانون الأساسي ع 30/2016 المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة إلى لجنة التشريع العام بـ **71 نعم** و **دون احتفاظ** و **01 رفض**
- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بتعزيز حماية الفلاحين من السرقات بإضافة فصل للمجلة الجزائية برمته بـ **87 نعم** و **33 احتفاظ** و **15 رفض**

17 جانفي 2018

- المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة العدول المنفذين برمته بـ **139 نعم** و **دون احتفاظ** و **دون رفض**